



البنك المركزي المصري

المراجعة الداخلية
في إطار الحوكمة



الحوكمة

□ الحوكمة هي مجموعة من الإجراءات و الهيكلية المطبقة من جانب مجلس الإدارة والإدارة العليا لتوجيه و إدارة و مراقبة أنشطة البنك المركزي المصري من اجل تحقيق أهدافه .

□ يحدد القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢ إطار عمل الحوكمة و المساءلة بالبنك المركزي و الذي تم تعديله لتفعيل الحوكمة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١



المراجعة الداخلية و الحوكمة

□ تقوم المراجعة الداخلية بالبنك المركزي المصري بتقييم اجراءات الحوكمة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها بما يكفل تحقيق الأهداف الآتية :

- (1) تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة بالبنك
- (2) ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى البنك ككل
- (3) ابلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة الى الجهات المعنية بالبنك.
- (4) تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين والإدارة وإبلاغ المعلومات بين تلك الأطراف



مهمة المراجعة الداخلية

مهمة المراجعة الداخلية: □

تقديم نشاط تأكيد مستقل وموضوعي واستشاري لتحسين الأنشطة والعمليات بالبنك المركزي المصري بما يسهم في مساعدة البنك على تحقيق اهدافه ويتحقق ذلك بتبني اساليب موضوعية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة



لجنة المراجعة

- تتشكل لجنة المراجعة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وفقا للمادة رقم ٨٢ من قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، يتوافر لديهم الخبرة الملائمة لضمان تحقيق التوازن المطلوب و الدراية الكافية بالنواحي المالية ومجالات المراجعة و القواعد المحاسبية.
- من أهم وظائف لجنة المراجعة متابعة اعمال إدارة المراجعة الداخلية بالبنك المركزي المصري للتأكد من كفاءة و فاعلية نظم الرقابة الداخلية.
- المسئول عن إدارة المراجعة الداخلية يتبع لجنة المراجعة و المحافظ ، بالإضافة إلى وظائف لجنة المراجعة الواردة بالمادة رقم ٢٧ من قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .



مهمة المراجعة الداخلية

□ اللجنة المراجعة دور هام و فعال في العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك و الجهاز المركزي للمحاسبات.

وتتحمل لجنة المراجعة المسئولية المباشرة عن التالي :

- (1) اقتراح تعيين أو عزل المراجع الخارجي وكذا تحديد اتعابهم ومكافأتهم .
- (2) الاتفاق على نطاق المراجعة مع المراجعين الخارجيين.
- (3) استلام تقارير المراجعة و التأكد من قيام الإدارة العليا بالبنك المركزي باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك نواحي القصور و نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية و عدم الالتزام بالسياسات بالقوانين المطبقة.



القوانين واللوائح المنظمة

- القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته
- اللائحة التنفيذية للقانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
- الهيكل التنظيمي للبنك المركزي المصري.
- أطر المبادئ الأخلاقية الخاص بإدارة المراجعة الداخلية:
 - ميثاق المراجعة
 - المبادئ الأخلاقية للمراجعين الداخليين